دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات
المصدر:	مجلة الخدمة الإجتماعية
الناشر:	الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين
المؤلف الرئيسي:	أحمد، أحمد حمدان محمد
المجلد/العدد:	ع60, ج5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يونيو
الصفحات:	239 - 263
رقم MD:	966175
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	مصر، التنمية الحضرية، التخطيط العمراني، السكن العشوائي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/966175

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

رؤية تخطيطية لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات

اعداد

احمد حمدان محمد احمد

مقدمة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي تطرح نفسها بإلحاح وتمارس فى جميع المجتمعات على إختلاف مستوياتها المحلية والقومية، وخاصة فى المجتمعات الفقيرة والعشوائية التي تفتقر إلى كافة الخدمات والإمكانات وذلك بهدف إحداث التغيير الاجتماعي الذي يسعى إلى نقل تلك المجتمعات الفقيرة من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه وتحسين ظروف الحياة لسكان هذه المجتمعات ومقابلة حاجاتهم بغرض تحسين مستوى معيشتهم فأصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذي يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة للناتج القومي، بما يحقق ارتفاع مستويات المعيشة ويحقق التقدم المنشود.فالتنمية هى السبيل الوحيد كي يتخلص المجتمع من مشكلاته ويلحق بركب التقدم وتحقيق الرعاية الاجتماعية لأفراده لأن الهدف الأساسي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الأهالي من خلال مساعدتهم على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وتعتبر التنمية هى المحور الأساسي للعمل الوطني فى كل مجتمع وهدفاً قومياً لكافة الشعوب والمجتمعات.

وتعتبر ظاهرة انتشار المناطق العشوائية فى أغلب المناطق الحضرية فى العالم من الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات كما أنها تعتبر مصدراً لكثير من المشكلات وخاصة فى المجتمعات النامية ومما يشير الى ذلك تزايد حدة مشكلة العشوائيات والتي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فى الآونة الأخيرة، وذلك بسبب مالها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية خطيرة، ولقد واكب المجتمعات العشوائية العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالبناء العشوائي للمدن وتلك المتغيرات شكلت عائقاً أساسياً أمام السعي لتحقيق الأهداف التنموية والتي يجب أن تستمر فى إطار خطط متكاملة وواضحة، إذ أنه فى غياب التخطيط العلمي المتكامل الذي يضع فى حسابه جميع المتغيرات قد تفشل القرارات الإدارية فى تحقيق أهدافها، لذلك فالمناطق العشوائية في حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة لتحويل هذه المناطق من كونها تحدياً أمام التنمية إلى أن تصبح بإمكانيتها المختلفة نقاط قوة يستند عليها المجتمع في تحقيق التقدم والازدهار، ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة من المهن التي تسعى إلى مواجهة مشكلات العشوائيات، والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة يهتم بالتعرف على المشكلات في المجتمعات وتحديدها سواء كانت هذه المشكلات تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات ولذا فإن المخطط الاجتماعي له دور فعال في تنمية المجتمع.

اولا : المناطق العشوائية:

(1) مفهوم المناطق العشوائية

هى مناطق "نشأت بطريقة عشوائية بعيدة تماماً عن الهيئات والسلطات المسئولة عن التخطيط العمراني للمدن، وتقع هذه المناطق المتخلفة على أطراف المدن ويتنوع السكان ما بين الفقراء إلى الشرائح القادرة وتتميز بارتفاع معدلات التزاحم السكاني والكثافة العالية والنقص الواضح فى شبكات المرافق وبتدني الخدمات اللازمة للسكان[1].

(2) _ الأسباب وراء ظهور العشوائيات بمصر :

توجد أسباب عامة وأسباب اجتماعية وراء ظهور المناطق العشوائية، وفيما يلي طرح لأهم هذه الأسباب :

أ: الأسباب العامة :

1- تحول الحي الراقي بعد أن يتركه سكانه الأصليون ويحل عليه القدم بمرور الوقت ويحل محلهم سكان أقل دخلاً، ومع زيادة عددهم مما يؤدي ذلك إلى الإهمال المستمر، وإلى تدهور الحي، حتى يصل إلى حالته المتخلفة من ناحية المرافق والطرق والمساكن والخدمات. أو عندما يكون الحي من الأصل متخلفا لوجوده فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لسؤ حالتها أو لبعدها عن المواصلات، فلا يقبل عليه سوى فئة معينة من الناس. أو إذا كانت الأراضي التي بنى عليها حكراً أو مملوكة للغير فلم تجتذب سوى الفئات التي تريد أن تبني مبان مؤقتة وبذلك نشأ متخلفاً[2].
2- تأخر مشكلة الإسكان فى سلم الأولويات العامة بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري.
3- ضعف العقوبة التي سنها القانون للأعمال المخالفة، حيث وردت كلها فى دائرة الجنح المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، ولم تصل إلى درجة الجناية.
4- طول الإجراءات التي رسمها القانون للتعامل مع المخالفة، سواء كانت إجراءات إدارية أو جنائية.
5- تعدد جهات التقاضي وتشتت الاختصاص القضائي.
6- اهمال التنمية الإقليمية، مما أدى الى وجود استمرار ظاهرة الإسكان العشوائي، حيث تقوم الحركة الاقتصادية بالمحافظات المختلفة الى طرد مجموعة من الأفراد من داخل المحافظات ذات المستوى الاقتصادي المنخفض الى المحافظات ذات المستوى الاقتصادي الأعلى، فى الوقت الذي لا تكون فيه المحافظات الأخيرة مهيأة بقدر كاف لاستقبال الوافدين الجدد إليها، مما اضطر بعضهم الى السكن فى المناطق العشوائية كحل سريع ومناسب للإمكانيات المحدودة[3].

7- تقلص دور التخطيط العمراني والتمسك بالأنماط التقليدية للبناء.

ب : الأسباب الاجتماعية :

لا يمكن التعرض لمشكلة النمو العشوائي بمعزل عن الجوانب المختلفة للمجتمع، ولا عن المتغيرات الاجتماعية الحالية، إذ هي فى الواقع نتاج لأكثر من عامل مؤثر فى هذا الصدد منها ما يلي :

1- ارتفاع الكثافة السكانية بمعدل رهيب، بحيث أصبحت تشكل خطراً هائلاً على الاقتصاد القومي ومعوقاً كبيراً فى مجالات التنمية المختلفة[4].

2- الهجرة من الريف الى المدينة سعياً لتحسين مستوى المعيشة.

3- التحولات الاجتماعية فى العقد الأخير، والتي أدت الى ارتفاع شريحة العمال، وبالتالي إلى زيادة تطلعاتهم فأصبحوا يمثلون شريحة كبيرة من الفئة المستهدفة فى الإسكان العشوائي.

4- حدوث تطور فى البناء الاقتصادي للمدينة وعدم قدرة هذا التطور على استيعاب جميع السكان مما دفع البعض للعمل فى مهن هامشية واندفعوا للاقامة فى الأحياء[5].

(3): أنماط وصور النمو العشوائي فى مصر:

هناك نماذج مختلفة من الإسكان العشوائي لكل منها خصائصها التي تنبع من السمات الخاصة، التي تميز المساكن والبيئة المحيطة بها وبالتالي خصائص ساكنيها.

لذلك وجد أنه من الضروري التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والبيئية لسكان المناطق العشوائية، مع التعرض لبعض الأنماط العشوائية الواقعية[6].

1- الإسكان الرسمي :

يشمل قطاع السكن الخاص، والحكومي والتعاوني، ويدخل تحت ما يسمى بالإسكان الرسمي قطاع الإسكان المتدهور الذي يقع فى الأحياء القديمة نظراً لتمتعه بالشرعية القانونية سواء كان ذلك فيما يتعلق بحيازة الأراضي أم بتصاريح البناء. وهذه الأحياء القديمة تركها السكان ميسوري الحال إلى أحياء جديدة، تاركين الفقراء فيها، وهى تعاني من الكثافة السكانية المرتفعة، وتدهور الخدمات، واستغلال المناطق الأثرية الموجودة بها كأماكن للإقامة المؤقتة[7].

2- الإسكان غير الرسمي :

ويطلق على هذا النمط مترادفات متعددة وهى الإسكان غير المخطط، والإسكان العشوائي أو العفوي، والإسكان السلعي الصغير، والإسكان السرطاني أو الإسكان الهامشي.

وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

[أ] الاسكان شبه غير الرسمي:

وهو يقع خارج حدود المدينة الإدارية وقام فوق الأراضي الزراعية المتلاحمة للمدن، وينشأ نتيجة تقسيم الأراضي الزراعية بطريقة غير قانونية وغير متعمدة من الجهات المسئولة بالأجهزة الحكومية. ولهذا النوع صفة الشرعية من حيث ملكية الأراضي، إلا أنه يفتقر الى الحصول على تراخيص بناء، وهو قانونياً لا يتبع الحيز العمراني أو خطة التعبير الحضري، وبالتالي فإن البناء فوق هذه الأراضي غير مشروع، ويسكن هذه النوعية من الإسكان نسبة كبيرة من متوسطي الدخل ومحدودي الدخل، ومن يعمل بالتجارة والحرف المختلفة.

[ب] اسكان واضعي اليد :

يقع غالباً داخل الحدود الإدارية للمدينة، فى مناطق غير معلومة من حيث مصدر وأساس الملكية، ويتم استغلالها من قبل الباحثين عن مسكن بالمناطق الحضرية، وبدون صفة شرعية لتمليك الأراضي وبدون تصاريح بناء[8].

3- الإسكان المتدني :

وهو ما يطلق عليه أيضاً الإسكان الجوازي، ويعد من أشكال الإسكان غير الرسمي المؤقت، ويعرف الإسكان الجوازي بأنه "أماكن غير معدة أصلا للسكن، ولكنها مشغولة بأسر" ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

[أ] إسكان العشش :

وهى عبارة عن عشش وأكواخ مقامة بوضع اليد على أراضي المنفعة العامة، يستخدم فى إقامتها الصفيح أو الصاج أو الكرتون أو القماش أو الخشب أو الطين أو المخلفات الأخرى والمواد الثابتة، وتقام دون مراعاة لشروط صحية أو ظروف بيئية أو خدمات، وتأخذ شكل تجمعات متلاصقة أما بجوار أكشاك الإيواء، أو فى مناطق أخرى، وتلعب السواتر والحواجز المبنية كالأسوار التاريخية والحديثة دوراً فى اختصار تكلفتها.

[ب] إسكان المخابئ :

حيث يسكن العديد من الأسر فى بعض المخابئ التي أقيمت للاحتماء بها وقت الغارات الجوية، وبخاصة الحدائق العامة وتقيم بعض الأسر التي اضطرتها ظروفها إلى إخلاء بعض هذه المخابئ المستخدمة كمخازن لتشوين مهمات البلدية، والإقامة بها بلا دورات مياه أو مياه للشرب، ولهذا يستخدمون دورات المساجد والدورات العمومية فى استيفاء احتياجاتهم اليومية[9].

[د] إسكان مناطق الزبالين :

وهى مساكن مقامة بجوار مقالب الزبالة وهى وحدات تفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وإلى أدنى مراتب الخدمات اليومية.

[ه] إسكان الغرف المستقلة والوحدات المشتركة :

وهى عبارة عن سكن غرفة واحدة بدون منافع تسكن فيها أسرة كاملة وتشترك مع الأسر الأخرى التي تسكن باقي غرف المسكن فى دورة مياه واحدة، كما يمكن أن تكون غرفاً مستقلة تقع على الأسطح وفى أفنية المنازل.

[و] إسكان المقابر :

والسكن فى المقابر مرتبط بالنشاطات المتصلة بخدمة الموتى وهى منازل مزودة بغرفة أو غرفتين لاستقبال أهالي المتوفى كما أن بعضها مزود بالمرافق الأساسية (كهرباء- مياه نقية- صرف صحي) [10].

(3): خصائص وسمات المناطق العشوائية :

هناك العديد من وجهات النظر التي حاولت تحديد سمات وخصائص المناطق العشوائية منها :

أ_ السمات الاقتصادية :

- عدم كفاية الموارد الطبيعية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل.
- نقص رؤوس الأموال.
- ارتفاع نسبة البطالة.

ب_ السمات الاجتماعية :

- ارتفاع نسبة الأمية.
- انتشار ظاهرة تشغيل الأحداث.
- كبر حجم الطبقات الدنيا[11].

كما أن هناك وجهة نظر أخرى تقسم خصائص المناطق العشوائية إلى "الخصائص العامة للمناطق العشوائية".

1- الخصائص المعمارية :

وتتمثل الخصائص المعمارية للمناطق العشوائية في سوء حالة السكن وعدم كفايته والافتقار إلى المرافق الملائمة (مياه الشرب، كهرباء، الصرف الصحي، الطرق المرصوفة).

كما يلاحظ عدم التناسق خاصة فى الشكل العام للمباني ووسائل البناء وضيق الشوارع التي لا تسمح بالتهوية السليمة أو دخول الشمس خاصة عند ارتفاع المساكن إلى خمسة أدوار أو أكثر حيث عرض الشوارع يقل عن ستة أمتار والمساكن فيها غالباً ما تكون مظلمة ورطبة وأيضاً عدم وجود الصرف الصحي.

2- الخصائص الاقتصادية :

الخصائص الاقتصادية فى المناطق العشوائية تتمثل فى تدني المستوى الاقتصادي نظراً للبطالة أو الاعتماد على أعمال بسيطة تافهة لا يأتي بدخل يكفي حاجة الأسرة[12].

3- الخصائص الاجتماعية :

وتتمثل الخصائص الاجتماعية للمناطق العشوائية كالتالي أن المناطق العشوائية تنتشر فيها مجموعة من المشكلات الاجتماعية أهمها :

العزل الاجتماعي، ارتفاع حوادث الجريمة، انحراف الأحداث، انتشار الأمية خاصة بين السيدات، عدم انسجام وتكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة كما أصبحت هذه المناطق أوكاراً للعناصر الإرهابية لعدم وصول السلطات إليهم، أيضاً انتشار العنف وكثرة هجر الزوج للزوجة، كما تنعدم فى مثل هذه المناطق الخصوصية التي تعد إحدى المطالب الهامة فى حياة الإنسان[13].

4- الخصائص الصحية والنفسية :

تتمثل الخصائص الصحية والنفسية لساكني المناطق العشوائية بتدهور الحالة الصحية حيث عدم وجود التهوية وارتفاع نسبة الرطوبة وعدم وجود المرافق الصحية المناسبة كل ذلك يؤدي إلى وجود مشاكل صحية نظراً لكثرة أعداد الأسرة فى غرفة واحدة أيضاً يؤثر هذا على الناحية النفسية حيث تنعدم الخصوصية لكثرة عدد الأفراد فى الغرفة الواحدة مما يتسبب فى الإصابة بالأمراض[14].

(4) الدراسات السابقة:

وفيما يلي نعرض لمجموعة من البحوث والدراسات السابقة التى تناولت مشكلات المناطق العشوائية والمتخلفة:

- قد أثبتت دراسة (عبد الحليم رضا 1976م)[15] إلى وجود ارتفاع معدلات الأمية بين سكان تلك المناطق، وانتشار ثقافة الفقر لديهم، وكذلك وجود الاتجاهات السلبية المعوقة للتنمية مثل السلبية، والاتكالية، والاستلام للواقع وعدم الثقة فى تحمل مسئوليات المشاركة لتغيير بيئتهم والحرص على المنفعة الخاصة، والشعور بإهمال المجتمع الأكبر لهم.
- وأشارت دراسة (السيد حنفي عوض 1989م)[16] أن هذه المناطق تتصف بالازدحام والاهمال والأمراض الاجتماعية والصحية كانعكاس للظروف البيئية، كما أكدت على العلاقة بين هذه المناطق والسلوك الانحرافي، كنتيجة للعوامل الثقافية المتصلة بالقيم والعادات والتقاليد والعرف والتعليم، وكذلك لانتشار ثقافة الفقر.
- وأبرزت دراسة (عبد الناصر شومان 1993م)[17] إلى أن المناطق العشوائية تعاني من مشكلات عديدة منها الجرائم والمشكلات الصحية والأسرية ومشكلات الاغترابات، وأن

هذه المجتمعات تحتاج لجهود تنموية لعدم احساس سكان هذه المناطق بالأهمية داخل المجتمع وأكدت على أهمية تدخل مهنة الخدمة الاجتماعية لإشباع احتياجات السكان، وعدم ترك مشكلاتهم بدون حل جذري، حتى لا تتفاقم هذه المشكلات.

- وأوضحت دراسة (محمد سالم مصطفى 1993م)[18] تدنى مستوى المعيشة لسكان هذه المناطق وتفاقم المشكلات الاجتماعية وتراكمها بمرور الوقت كنتيجة للإهمال وعدم إعطائها قدراً كافياً من الاهتمام من جانب الدولة.
- وحاولت دراسة (ممدوح الصدفي، محمد عبد السميع 1995م)[19] الكشف عن دور بعض المنظمات الاجتماعية لمواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية والتي نشأت نتيجة نزوح الهجرة الريفية إلى تلك المناطق والتي عاني سكانها من ظروف اقتصادية متدنية.
- وأرجعت دراسة (أحمد خليل الأطرش 1996م)[20] أسباب تدنى مستوى المعيشة بهذه المناطق إلى عوامل الزيادة السكانية، والهجرة، وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم قانونية المسكن، والبناء بدون تراخيص، أو وجود عدة عوامل للاستقطاب الحضري بها، وتفاقم المشكلات بها لعدم الاهتمام بها من جانب الدولة.
- وحددت دراسة (نجلاء داود هدية 1996م)[21] إلى أن سكان المناطق العشوائية لديهم العديد من الحاجات المطلوب إشباعها وتوصلت إلى أهم حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية وهى حسب ترتيبها كالتالي (الحاجة إلى المرافق والبنية الأساسية والاسكان، الحاجة إلى النقل والمواصلات، الحاجات الدينية، الترويحية، الأمنية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية).
- كما حددت أهم الحاجات المطلوب إشباعها فيما يلي : (حاجة فقراء المنطقة إلى المساعدة المالية، الحاجة إلى مشروعات أسر منتجة، الحاجة إلى خدمات تنظيم الأسرة).
- كما أوضحت دراسة (صلاح الدين عبد الفتاح 1998م)[22] إن المناطق العشوائية تعاني من ارتفاع معدلات الأمية كنتيجة لعدم توافر الخدمات التعليمية، وأن تلك المناطق تعاني من انتشار الأمراض والتلوث وضعف الخدمات الصحية ووجود مشكلات اجتماعية عديدة لعدم توافر الخدمات مثل مياه الشرب والكهرباء، والصرف الصحي، والافتقار لخدمات الأمن، والمواصلات، والترويح والتعليم.. وغيرها مما انعكس سلبياً على الخصائص الاجتماعية للسكان كانخفاض المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي.
- وأشارت دراسة (مصطفى رضا السرسي 1998م)[23] إلى وجود مجموعة من الخصائص الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية أهمها البطالة والتسرب الدراسي، ووجود مشكلات اجتماعية فى الأسر) وأكدت على عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الحالية لإشباع احتياجات سكان المناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى وأن هناك مجموعة من المشكلات تواجه

الخدمات الاجتماعية والتي تقلل من إشباع الاحتياجات الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية.

- كما أوضحت دراسة (محمد عبد الرازق 2002م)[24] الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات المجتمعات الهامشية وتمثلت الأبعاد الاجتماعية فى (انتشار صور الانحراف، التطرف، التشرد، ارتفاع الكثافة السكانية التي تفوق بكثير المعدلات العالمية، وسوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق).
- وتمثلت الأبعاد الاقتصادية لهذه المجتمعات الهامشية فى (البطالة ونقص فرص العمل والدخول الغير ثابتة والعمل فى أعمال متدنية).
- وأشارت دراسة (أحمد صادق رشوان 2002م)[25] إلى أن معظم قاطني المناطق العشوائية يعانون من تدني الدخل وأنهم يعملون بالأعمال الحرفية وأن معظم وظائفهم فى الوظائف الحكومية البسيطة وأوضحت أيضاً انتشار الأمية بين السكان خاصة بين الإناث وأن هناك مشكلات تواجه سكان المناطق العشوائية (الأمية- القمامة- تدني الدخل).
- وأكدت دراسة (إبراهيم عز الدين 2004م)[26] أن سكان المناطق العشوائية يعانون من تدنى مستوى الوعي البيئي ويعانون من نقص وتدنى الوعي الصحي أيضاً مما يهدد بانتشار الأمراض والأوبئة وانخفاض القدرات المعرفية لدى سكان المناطق العشوائية عن الجهات الحكومية التي تمول المشروعات الصغيرة.
- وحاولت دراسة (إبراهيم حجاج 2007م)[27] التعرف على أهم المعوقات التي تحد من تكامل الجهود الحكومية والشعبية فى مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية وتوصلت إلى أهم معوقات الاتصال عدم توافر الوسائل الكافية لدى القيادات الشعبية للاتصال بالمسئولين.

وتوصلت إلى أن التنسيق بين المسئولين والقيادات الشعبية سيساعد على منع ازدواج أو تكرار الخدمات المقدمة. ومواجهتها للكثير من المشكلات التي عانى منها سكان منطقة عزبة الوالدة.

ثانيا : التخطيط لتنمية العشوائيات :

1)_ مفهوم التخطيط:

يعرف التخطيط الاجتماعي بأنه:

عملية تغير اجتماعي مقصود تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغير الذي يجب أن يشترك في عملية التخطيط لأحداثه أفراد الشعب وقادته الممثلين له أحدث تمثيل وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين ويؤدي عادة إحداث وتحقيق هذا التغيير إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر أفضل منه عن طريق الوصول إلى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة[28].

2): خطوات مراحل التخطيط لتنمية العشوائيات :

تسير عملية التخطيط الاجتماعي عبر مراحل أساسية متتابعة في تفاعل وديناميكية معتمدة على الأسلوب العلمي، تؤدي إلى إحداث تغييرات تساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها التخطيط الاجتماعي لإحداث التنمية وتطوير المناطق العشوائية.

وفيما يلي عرض لوجهة نظر علماء التخطيط الاجتماعي في المراحل الأساسية للتخطيط وهي كالتالي[29]:

[أ] الدراسة وتقدير الموقف بالأسلوب العلمي:

بهدف معرفة الاحتياجات الفعلية والتحديد للموارد، والإمكانيات والقوى البشرية والمادية المالية وتحليل الموقف والمشكلات المراد معالجتها، والبرامج الأكثر مناسبة لتحقيق الأهداف وجمع البيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة للتخطيط واقتراح فترة زمنية للتنفيذ، والدراسة العلمية تساعد على انتقاء الأهداف وتحديد الأولويات وتقويم العمل[30].

[ب] تحديد الأهداف:

الغرض الرئيسي من تحديد الأهداف هو استخدامها في توجيه، البرامج والخدمات بفاعلية وتحديد الأهداف في التخطيط يعني حالة مستقبلية، مرغوب في تحقيقها توجه جهود البرامج وألوان التدخل المهني التي تتم في إطاره[31].

- ويراعي عند تحديد الأهداف لمشروعات وخطة تطوير العشوائيات ما يلي:

- أن تعبر عن الرغبات والميول الفعلية والاحتياجات والمطالب الفعلية.
- أن يتم تحديدها في ضوء القيم والعرف والتقاليد والاحتياجات البيئية.
- أن تحدد من خلال الدراسة العلمية.
- أن تتفق مع الأغراض التنموية.
- مشاركة السكان في صياغة وانتقاء الأهداف بشكل ديمقراطي.

[ج] وضع الخطة:

تعني الخطة مجموعة البرامج والمشروعات والترتيبات والتنظيمات التي تلزم تحقيق أهداف الخدمات الاجتماعية بالمناطق العشوائية[32].

وتشمل مرحلة وضع الخطة لجان وضع المشروعات وعن طريقهم تعد الصورة النهائية للخطة التنفيذية، وتتكون لجان وضع الخطة من المخططين والخبراء والمتخصصين، وتقوم هذه اللجان بدراسة المقترحات والبيانات[33].

- يجب أن يتم مراعاة الأسس التالية عند تطوير العشوائيات:

- توافر أساليب فنية لتخطيط الخدمات والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في التخطيط.
- القدرة على ربط الموارد بالعائد من الخدمات الاجتماعية.

- إمكانية إجراء دراسات لتحليل التكلفة.
- توفير أساليب فعالة للمتابعة والتقويم للبرامج والأنشطة.
- وجود منهج منظم لجمع البيانات.
- ترتيب الأولويات وفقاً للاحتياجات المطلوبة.
- أن تحدد بناءاً على أساس منطقي وواقعي.
  - خطوات إعداد الخطة هي كالتالي:
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية لتحديد الاحتياجات والمشكلات.
- ترتيب وتحليل المعلومات والبيانات.
- صياغة الأولويات بالأسلوب العلمي.
- تحليل التكلفة والعائد لكل اقتراح من الخطة.
- وضع مجموعة من الخطط البديلة بما يتفق مع تحديد الأهداف.
- اختيار الخطة الأمثل[34].

[د] التنفيذ:

بعد الانتهاء إلى تلك القرارات نكون قد وصلنا بالخطة إلى مرحلة التنفيذ ويستلزم ذلك وضع الإطار الزمني المناسب لتنفيذ الخطة وتحديد إجراءات التنفيذ في حدود التكاليف المحددة[35].

[ه] مرحلة المتابعة:

- وتستهدف هذه العملية أن تنفيذ البرامج والخدمات يتم وفقاً للخطة الموضوعة وطبقاً للأسس والمعايير والضوابط المحددة للعمل.
  - التأكد أن التنفيذ يتم وفق الأهداف العامة والتعرف على ما تم تحقيقه من هذه الأهداف.
  - اكتشاف جوانب القوة لتنميتها وجوانب القصور لعلاجها[36].
  - التعرف على طبيعة العمل في المناطق العشوائية، لاختلافها عن المناطق الحضرية المتقدمة، كذلك الوقوف على المبادرات المحلية من السكان لتطوير هذه المناطق ومواجهة المشكلات والصعوبات الخاصة بالتنفيذ.
  - إمداد المخططين بالبيانات والمعلومات التي قد لا تتوافر لديهم عند إعداد الخطة، والتي تمكنهم من إدخال التعديلات اللازمة في تفاصيل الخطة الموضوعة والاستفادة بها في الخطط المستقبلية[37].
- مسئولية المتابعة مسئولية مشتركة على مستوى أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ ووسيلتها تقارير المتابعة وتتضمن:
  - التأكد من تنفيذ الأهداف.

- سلبيات تنفيذ الخطة.
- مقترحات لتحسين عمليات التنفيذ[38].

[و] مرحلة التقويم:

تستهدف هذه العملية:

أ - الكشف عن حقيقة التغيرات التي تمت من خلال البرامج والخدمات ودرجة التأثير الكلي أو الجزئي لها.

ب- التعرف على فائدة أو عدم فائدة الإنجاز، وتحديد قيمة البرامج من خلال الدراسة الموضوعية.

ج- الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي: ما الذي تم تحقيقه؟ ما هي التكلفة؟ ما رأي المستفيدين من الخدمات؟ [39].

ومرحلة التقييم هي مرحلة أساسية تتضمنها العملية التخطيطية وتستهدف التعرف على إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية[40].

و- تحديد مصادر التمويل وإعداد المستفيدين ونوعياتهم، والمناطق العشوائية بها أعداد سكان كبير نوعاً ما، لذلك فأن تحديد التمويل الكافي لمشروعات التطوير في المناطق العشوائية يساعد على نجاح الخطة الموضوعية لتطوير العشوائيات.

(3): أدوار المخطط الاجتماعي لتنمية المناطق العشوائية:

لتوضيح دور المخطط الاجتماعي بوجه عام وما يمكن أن يقوم به من مهام يتحدد دور وضعي لتلك المهام على أساس ربطها بعمليات التخطيط مع الوضع في الاعتبار أن الأخصائي الاجتماعي المخطط قد يقوم بكل الأدوار أو بعضها تبعاً لطبيعة وضعه الوظيفي في الجهاز التخطيطي[41].

ويمكن أن يقوم المخطط بالأدوار التالية:

الدور الأول: دوره في وضع وتعديل السياسة الاجتماعية:

إن عمليات التخطيط ووضع السياسة الاجتماعية عمليات مترابطة ومن ثم ينبغي على الأخصائي الاجتماعي كمشتغل بالتخطيط الاجتماعي أن يكون على دراية بقضايا السياسة ذات الصلة بالتخطيط الاجتماعي هي الخطوط العريضة على اعتبار أنها السياسة الموجهة للخطط والبرامج.

ويقوم في هذا الدور بالمهام التالية:

1- دراسة الأثر الاجتماعي لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية.

2- المساهمة في تحديد البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية خاصة أن تقدير الاحتياجات يساهم في توفير الخدمات الإنسانية في المستقبل.

3- يساهم المخطط في وضع وتحليل السياسة الاجتماعية في ضوء خبرته المهنية.

الدور الثاني: دوره كجامع ومحلل للبيانات:

يعد قيام المخطط الاجتماعي بدوره في جميع البيانات وتحليلها عنصراً مهماً في التخطيط الاجتماعي حيث تحتاج عملية التخطيط إلى توافر بعض البيانات عن الموارد والاحتياجات (في المناطق العشوائية).

ويساعد في الحصول على البيانات الدقيقة عن الجوانب المرتبطة بالتخطيط في تحديد الاحتياجات ويمكن للمخطط الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة ويجب على المخطط تصنيفها وتحليلها بالشكل الذي يسهل إمكانية استخدامها.

الدور الثالث: دور المخطط في تحديد الأهداف:

الأهداف التي يسعى المخطط الاجتماعي لتحديدها قد تتعلق بالتعرف على الموارد اللازمة والتي يمكن إتاحتها في فترة زمنية أو اتخاذ أولوية بين مشروعات أو قد يكون الهدف مرتبطاً بالمساهمة في ترتيب الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لسكان المناطق العشوائية حسب أهميتها ووضع خطة لإشباع تلك الاحتياجات أو مواجهة المشكلات[42].

الدور الرابع: دوره في وضع برامج ومشروعات الخطة:

يعتبر وضع البرامج وتحديد المشروعات هو الوجه الإجرائي للعملية التخطيطية ويعني ذلك قرار عما يجب عمله لكي تحقق الأهداف ولذا يجب على المخطط أن يقوم بتصميم البرامج والمشروعات منصفة حسب ميادينها ومرتبة حسب أهمية كل منها.

ويجب أن يراعي المخطط عند قيامه بهذا الدور ما يلي:

- المواءمة بين الموارد والاحتياجات لمواجهة المشكلات وفقاً لأولوياتها.
- وضع برنامج زمني لاستثمار الإمكانيات لكي يمكن إنجاز الأهداف المبتغاة.

ولكي ينجح المخطط عند تعامله مع خطة تطوير المناطق العشوائية يجب أن تراعى:

أ - أن تكون الخطة واقعية وملائمة لظروف الموقف.

ب- أن يكون إعداد الخطة على أساس من المشاركة الإيجابية بين المجلس الشعبي المحلي الذي يعمل فيه المخطط وبين الأجهزة المختلفة بالدولة.

ج- أن تكون الخطة متكاملة وشاملة لمختلف البرامج والأنشطة.

د- ضرورة تحديد طبيعة القوى المسئولة عن وضع الخطة المنفذة لمشروعات التطوير.

الدور الخامس: دوره كمنفذ للخطط والبرامج:

يعتبر قيام الأخصائي الاجتماعي المخطط بدوره في تنفيذ البرامج من أكثر الأدوار دقة في عملية التخطيط حيث يقوم بتقرير كيف يتم الاستثمار من مشروعات تطوير المناطق العشوائية وتوصيل الخدمات للمواطنين من خلال ترجمة الخطة إلى برامج ومشروعات، ويتضح دوره كمنفذ للخطط والبرامج في الجهود والإجراءات التي تبذل وتحديد أولوياتها والتوقيت الزمني لإتمامها في حدود التكاليف، ويواجه المخطط صعوبة عدم المشاركة الشعبية من قبل سكان المناطق العشوائية[43].

الدور السادس: دوره في متابعة الخطط والبرامج:

يستهدف المخطط من قيامه بهذا الدور التعرف على ما يواجه التنفيذ أو الأداء من صعوبات ومشكلات وتقصي أسبابها والعوامل المحدثة لها وتداركها أو علاجها والتغلب على آثارها.

ويعتمد المخطط على ثلاث وسائل يستخدمها:

1- الزيارات الميدانية لمواقع التنفيذ ومشاهدة عمليات على الطبيعة.
2- تقارير متابعة دورية يطلب من الأجهزة التنفيذية إعدادها عن كل فترة زمنية.
3- تقارير التفتيش المالي والإداري والفني[44].

الدور السابع: دوره في تقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها:

يعتبر تقويم البرامج والمشروعات من الأدوار التي يمارسها المخطط الاجتماعي وذلك بهدف القياس الموضوعي للقيمة الفعلية لأي عمل أو نشاط مقاساً بما يحدده من أهداف وبما يخصص له من إمكانات مادية وبشرية.

ثالثا: الإطار التصوري المقترح لدور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات:

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري يمكن وضع تصور مقترح من منظور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تنمية العشوائيات .

وهناك مجموعة من الأسس التي سيعتمد عليها هذا التصور وهي:

أولاً: الأساس الأول: المعطيات النظرية التي يستند عليها التصور المقترح:

ويتمثل الإطار النظري في:

أ- الإطار النظري والمفاهيم التي استخدمت في الدراسة الحالية.
ب- اعتماد التصور المقترح على منظومة العمل الفريقي.
ج- نتائج الدراسات السابقة وما انتهت إليه من معلومات والتي استفاد بها الباحث في تحديد الإطار التصوري.
د- القراءات والمعارف النظرية المتعلقة بمشكلات تطوير المناطق العشوائية وكيفية تطويرها.

ه- يركز التصور المقترح على الافتراضات التالية:

- التخطيط عملية تعديل وتحديد وتطوير في الأخلاقيات القائمة في المجتمع بمعنى أنه عملية إعادة بناء هيكل القيم والمعايير المألوفة للجماعة بطريقة مخططة منظمة تكفل فاعليتها.
- التخطيط يبدأ بإجراءات تقدير الموقف الحالي ويكون التقدير استاتيكياً وديناميكياً في ذات الوقت والمقصود بالتقدير الاستاتيكي هو إثبات حالة المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم ومصادر الثروة وأنواع النشاط مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والبطالة والعجز والخدمات الاجتماعية ونظم التعلم والثقافة المنتشرة في المناطق العشوائية أما التقدير الديناميكي فهو إظهار ما بين هذه القطاعات من تفاعل وترابط وتداخل وتوضيح العوامل المؤثرة في هذه العلاقات واتجاهات التطور فيها ويكون ذلك بعمل دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية لسكان المناطق العشوائية.
- أن التخطيط يرتبط بالخدمة الاجتماعية فهو يراعي الاعتبارات الإنسانية فهو لا يقوم على أساسه إحداث التطوير في المناطق العشوائية القضاء على المشكلات دون الحفاظ على نوعية الحياة لسكان هذه المناطق.
- التخطيط يتميز بأنه عملية منظمة لتطوير المناطق العشوائية تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه العشوائيات ونقل وضعهم الاجتماعي إلى وضع أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.
- مشكلات تطوير المناطق العشوائية تحتاج إلى تخطيط يقوم على اختيار المخططين النموذج التخطيطي المناسب لإحداث التطوير المطلوب وتتم على أساس افتراض وجود مشكلات مختلفة في المجتمع، وتحديد طبيعة المشكلة نوع المهارات المستخدمة والأدوار المهنية للمخطط عند التعامل مع مشكلات التطوير.
- المناطق العشوائية في حاجة إلى جهود تنموية شاملة متوازنة تستهدف تغيير مقصود يكفل مستوى معيشي مناسب لسكان تلك المناطق وتحويلها من مناطق متخلفة إلى متطورة.
- يهتم التخطيط الاجتماعي بالمساعدة في تخطيط وتنفيذ مشروعات تطوير المناطق العشوائية وحل مشكلات المجتمع العشوائي.
- يهتم التخطيط بالتعرف على المشكلات في المجتمعات العشوائية سواء كانت هذه المشكلات تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.

ثانياً: الأساس الثاني: أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور إلى تحديد دور التخطيط الاجتماعي لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر وذلك يتطلب:

- تحديد المشكلات التي تحول دون تطوير المناطق العشوائية بصعيد مصر.
- تحديد دور القيادات الشعبية المحلية في مواجهة مشكلات تطوير تلك المناطق.

رابعاً: الأساس الرابع: محتوى الإطار التصوري:

يشمل الإطار التصوري المشكلات التي تم تحديدها وكيفية مواجهاتها:

- المشكلات التخطيطية.
- المشكلات الإدارية.
- المشكلات الاجتماعية.

خامسا: الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية:

هناك الكثير من المشروعات والحلول التي تستهدف تطوير وتجديد المنشآت بالمناطق العشوائية وتنحصر الحلول في النقاط التالية:

1- توفير قاعدة معلومات حديثة وشاملة ودقيقة عن المناطق العشوائية للاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لمواجهة الظاهرة.

2- وضع سياسة حضرية تنموية تأخذ في الاعتبار تحقيق التعاون بين الإنسان ومختلف عناصر البيئة التي يعيش فيها.

3- يجب عدم الفصل في تطوير المناطق العشوائية بين الجانب المادي والعمراني وبين الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

4- يجب النظر إلى المناطق العشوائية كأحد الأنساق المكونة للمجتمع والتي تمثل ضرراً وظيفياً يحد من توازن المجتمع واستقراره.

5- تتطلب تنمية المناطق العشوائية مشاركة سكانها من خلال تنظيم جهودهم واستثمار إمكانياتهم للعمل على تطوير مناطقهم.

6- تدعيم النظرة التكاملية في تنمية المناطق العشوائية بما يتضمنه ذلك من شمول للخدمات واتزانها ومنع التضارب والتداخل والتكرار بين الجهود التنموية المختلفة.

7- تشجيع المبادرات والجهود الشعبية لتنمية المجتمعات العشوائية وعدم الاعتماد الكلي على الإمكانيات الحكومية.

8- يجب الاهتمام والاسترشاد في تنمية المناطق العشوائية بنماذج تنموية نابعة من البيئة المصرية مع الاستفادة من النماذج الأجنبية بعد تطويعها بما يتمشى مع طبيعة وثقافة المجتمع المصري.

ويتضح من الحلول السابقة أن مواجهة المناطق العشوائية وتطويرها ينحصر في توفير

المعلومات ووضع سياسة حضرية تنموية وعدم الفصل في التطوير على الجوانب المختلفة فيسير التطوير العمراني مع الجانب الاجتماعي والاقتصادي لسكان العشوائيات.

سابعاً: الأساس السادس: الاستراتيجيات والتكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

أولاً: الاستراتيجيات:

أ- استراتيجية المشاركة:

وذلك مشاركة جميع الأطراف في إزالة أو مواجهة المشكلات التي تعوق تطوير المناطق العشوائية.

ب- استراتيجية التعاون:

وذلك بالتعاون بين الأهالي أفراد المجتمع وقادته والخبراء لتحقيق أفضل استخدام ممكن للمواد والإمكانيات المتاحة لمواجهة مشكلات تطوير المناطق العشوائية.

ج- استراتيجية التفاوض:

ويتم ذلك عن طريق التوفيق بين الأسر ومشكلاتهم والقائمين على مواجهة تلك المشكلات.

د- استراتيجية الاتصال:

وذلك لتسهيل الاتصال بين الأهالي من سكان العشوائيات ومتخذي القرار والمسئولين لمعرفة ما يحتاجون إليه من خدمات ومعرفة تلك المشكلات المعوقة لتطوير العشوائيات.

هـ- استراتيجية الاستعانة بوسائط التغيير:

وتتمثل وسائط التغيير في المنطقة موضوع الدراسة في إمام المسجد، العمدة، القيادات الشعبية.

ثانياً: الأدوات والتكنيكات التي يعتمد عليها التصور المقترح:

أ - الندوات.

ب- المناقشة الجماعية.

ج- الإعداد المهني للمخطط الاجتماعي أثناء الدراسة وأثناء العمل.

ثامناً: الأساس السابع: الأدوار المهنية والمهام التي يؤديها المخطط الاجتماعي لمواجهة مشكلات التطوير وهي:

1- دوره كفني من خلال تنمية الأفكار وما يقابلها من ممارسات والمواءمة بين الحوار والحاجات.

2- دوره كخبير بتزويد المجتمع بكافة المعلومات والمصادر عن المناطق العشوائية للأجهزة المختصة.

3- دوره كمنشط من خلال تشجيع الأسر في المناطق العشوائية على المشاركة في عملية التطوير.

4- دوره كمرشد من خلال توصيل خبرة يطلبها أرباب الأسر في المناطق العشوائية.
5- دوره كوسيط اتصالي بأن يكون المخطط حلقة اتصال بين أربـــاب الأســـر فـــي المناطق العشوائية والأجهزة القائمة بتطوير المناطق العشوائية.
6- يقوم كمقوم من خلال استخدامه لمصادر المعلومات والمناقشات وتقويم الجهـــود المجتمعية.
7- العمل على متابعة الخطط والبرامج المنفذة في المناطق العشوائية.
8- القيام بجمع وتحليل البيانات التي تتعلق بمشكلات تطوير المناطق العشوائية.
9- يقوم المخطط الاجتماعي بتقويم البرامج والمشروعات وقياس عائدها.
10- المساعدة في إقامة شبكة اتصال بين المواطنين والجهات التنفيذية.

المراجع:

(1) سرية جاد الله عبد السند : مشكلات ومعوقات التنمية البيئية، القاهرة، مارينا للطباعة والنشر، 1994م، ص260.

(2) ميشيل فؤاد جورجي: النمو العشوائي للتجمعات السكنية فى جمهورية مصر العربية، ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته، اتحاد المعماريين المصريين، شعبة العمارة نقابة المهندسين 1993/10/31م، ص285.

(3) مديحة الصفتي: الإسكان العشوائي، دراسة اجتماعية من الواقع المصري، ندوة النمو العشوائي وأساليب معالجته، اتحاد المعماريين المصريين، شعبة عمارة، نقابة المهندسين، 1993/10/31م، ص ص 173: 174.

(4) هبه النيال : الطفل في المناطق العشوائية، ندوة "أوضاع الطفل في المناطق العشوائية"، من 30-31 مايو 1998م، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1998م. ، ص7.

(5) مديحة الصفتي: مرجع سبق ذكره، ص176.

(6) مديحة الصفتي: مرجع سبق ذكره، ص 176.

(7) عزيزة محمد على بدر : خريطة الاسكان الحضري غير الرسمي والمتدني فى مصر بين الخصائص والأميات، العمران العشوائي فى مصر المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2002م، ص127.

(8) نادية حليم : الأسرة فى العشوائيات، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2004م، ص3.

(9) أحمد عبد الفتاح : الخدمات العامة للإسكان العشوائي، القاهرة، مطبعة نور الإسلام، 1999م، ص ص 75، 76.

(10) هبه النيال : مرجع سبق ذكره، ص13.

(11) عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة الشرق، ن 1985م، ص169.

(12) ممدوح الولي: سكان العشش والعشوائيات، الخريطة السكانية للمحافظات، نقابة المهندسين، مطابع روزاليوسف الجديدة، القاهرة، 1993 ، ص102.

(13) السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1990م، ص260.

(14) سناء الخولي: أزمة السكن ومشاكل الشباب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص45.

(15) عبد الحليم رضا عبد العال: استشارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1976م.

(16) السيد حنفي عوض : الأحياء الحضرية المتخلفة، المكان والسكان، دراسة سوسيولوجية فى أحياء العشش بمدينة بورسعيد، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثاني، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 2–27 فبراير 1989م.

(17) عبد الناصر يوسف شومان: المشكلات الاجتماعية لسكان العشش بمحافظة البحيرة ودور خدمة الفرد فى مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1993م.

(18) محمد محمد سالم مصطفى: المشاكل البيئية للمدينة المصرية، دراسة مسحية لمناطق الإسكان العشوائي بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1993م.

(19) ممدوح الصدفي محمد، محمد عبد السميع عثمان: دور بعض المنظمات الاجتماعية فى مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية، دراسة سوسيوتربوية، جامعة الأزهر، العدد 51، 1995م.

(20) أحمد عبد الفتاح خليل الأطرش: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على الاستيطان بالأحياء العشوائية بمدينة القاهرة، دراسة حالة على منشأة ناصر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1996م.

(21) نجلاء محمد داود هدية: تقرير حاجات سكان المناطق العشوائية بمنطقة الحويني بمدينة سوهاج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، 1996م.

(22) صلاح الدين محمود عبد الفتاح : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998م.

(23) مصطفى رضا أحمد فهمي السرسي : التخطيط لإشباع الاحتياجات الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1998م.

(24) محمد عبد الرازق محمد: المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعشوائيات المدن والمجتمعات الهامشية، بحث منشور، المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2002م.

(25) أحمد صادق رشوان: التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع للمساهمة فى تنمية المناطق العشوائية، دراسة مطبقة على منطقة ترعة العريضة بمحافظة الغربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2002م.

(26) إبراهيم أحمد عز الدين : ممارسة مدخل سبل المعيشة المستدامة فى تنظيم المجتمع لتحسين مستوى المعيشة بالمناطق العشوائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، 2004م.

(27) إبراهيم عبد المحسن محمد حجاج: تكامل الجهود الحكومية والشعبية فى مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2007م.

(28) أحمد ابراهيم حمزة : التخطيط الاجتماعى , عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع , 2015, ص35

(29) أحمد كمال أحمد: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م، ص 121.

(30) عبد العزيز مختار، الفاروق بسيوني: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، دار الحكيم للطباعة، 1991م، ص 60.

(31) وزارة الشئون الاجتماعية: خطة برنامج الخدمات الإنسانية على المستوى المحلي، القاهرة، غيرمنشورة، 1981م، ص 18.

(32) مصطفى رضا السرسي: مرجع سبق ذكره، ص 122.

(33) كمال حمدي أبو الخير: التعاون بين التشريع والتطبيق، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1982م، ص 79.

(34) مصطفى رضا السرسي: مصطفى رضا أحمد فهمي السرسي: التخطيط لإشباع الاحتياجات الاجتماعية لسكان المناطق العشوائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، ص 122.

(35) وفيق أشرف حسونة: محاضرات في سسيولوجية التنمية والتخطيط، البرنامج الإقليمي للتخطيط الاجتماعي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1973م، ص 49.

(36) Opcit: et al., p. 176.

(37) عبد الباسط محمد حسن: التنمية المحلية، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982م، ص 203.

(38) عبد العزيز مختار: المتابعة والتقييم في مجالات العمل مع الشباب (المؤتمر الدولي السابع للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية 27 مارس – 11 أبريل)، القاهرة، 1982م، ص 247.

(39) Reginald O, York: Human services planning opcit. p. 140.

(40) عبد العزيز مختار: المتابعة والتقييم في مجالات العمل مع الشباب، مرجع سبق ذكره، ص 247.

(41) ماهر أبو المعاطي: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 246.

(42) محمد عاطف غيث، محروس خليفة: التخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986م، ص ص 235–236.

(43) ماهر أبو المعاطي: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 253.

(44) المرجع السابق، ص 254.